

Distr.: General
15 November 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

على الرغم من نداءاتنا المتكررة للعمل على الصعيد الدولي من أجل وقف العدوان الإسرائيلي الإجرامي على السكان المدنيين الفلسطينيين وجميع الأعيان المدنية في قطاع غزة، بما في ذلك الاعتداءات التي تستهدف المستشفيات وملاجئ النازحين، شهدنا اليوم هجوما مروعا شنته قوات الاحتلال الإسرائيلية على مستشفى الشفاء، أكبر مجمع طبي في غزة، في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي.

ففي انتهاك لجميع الأعراف، هاجم الجنود الإسرائيليون مستشفى الشفاء بوحشية، وبثوا الرعب في آلاف المدنيين الذين احتُموا بالمستشفى إلى جانب المرضى والطواقم الطبية. وقد داهم الجنود الإسرائيليون مباني المستشفى، وعاثوا في الغرف وخربوا المعدات، واعتدوا بالضرب على أعضاء الطواقم الطبية وأجبروهم على ترك مرضاهم ومراكز عملهم للتحقيق معهم تحت تهديد السلاح، وطردوا المرضى والموظفين والمدنيين النازحين إلى خارج المستشفى، وأخرجوهم ليتعرضوا للخطر الذي يشكله قناصة إسرائيل وقنابلها ومسيراتها التي تطلق النار عليهم دون توقف.

ونذكر هنا بأن العاملين الصحيين والعاملين في المجال الإنساني والمرضى والمدنيين الذين يحتمون بالمستشفيات هم أشخاص محميون بموجب القانون الدولي. والقانون لا يسمح بتجريدتهم من هذه الحماية. وقد شدد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، على أن "حماية المواليد الجدد والمرضى والطواقم الطبية وجميع المدنيين يجب أن تكون فوق جميع الاعتبارات الأخرى"؛ وكرر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، نداءاته الداعية إلى حماية المستشفيات والعاملين الصحيين والمرضى، مطالباً "بضرورة احترام القانون الإنساني الدولي". وأكد كلا المسؤولين أن "المستشفيات ليست ساحات معارك".



الرجاء إعادة استعمال الورق



وأن يشعر المرء، ونحن في عام 2023، بالحاجة إلى تأكيد هذه الحقيقة البديهية - التي لا غنى عنها لأي قاعدة من قواعد القانون الدولي وأي معيار من معايير الفضيلة والأخلاق الإنسانية - إنما هو دليل على المدى السحيق الذي وصلت إليه وحشية العالم الذي نعيش فيه.

وهذا العدوان جريمة حرب أخرى ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وهي مع ذلك لا تزال تعامل كدولة فوق القانون، دون أن تتعرض لأي مساءلة عما ترتكبه ضد الشعب الفلسطيني من جرائم لا نهاية لها. فالظاهر أن الجرائم مهما بلغت خطورتها - من التطهير العرقي إلى الاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية - لا تكفي لينطق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بكلمة "كفى!" في وجه إسرائيل.

من في هذا العالم يقبل بمثل هذه الفظائع لشعبه - حياة لا أمن فيها، ولا طعام ولا ماء، وبدون سكنى، ولا دواء فيها ولا رعاية صحية، ولا وقود تتطلبه أبسط مقومات أي مجتمع، حياة بدون حقوق وبدون حرية، بل حياة كل ما فيها هو العنف والقمع والحرمان؟ كيف يكون بمقدور أي شخص أن يتحدى في الدفاع عن الأعمال الهمجية التي يقترفها هذا النظام غير القانوني القائم على الفصل العنصري الاستعماري؟

ومما يؤسف له أن بقاء إسرائيل في حماية من تبغات جرائمها والسماح لها بمواصلة هذا العدوان لم يؤد سوى إلى المزيد من الخسائر البشرية وإلى تعميق البؤس الإنساني. وبينما تشير التقارير إلى صعوبة حصر جميع الخسائر البشرية في ظل الفوضى الناجمة عن الهجمات الإسرائيلية، فهي تورّد أن عدد القتلى الفلسطينيين حتى 14 تشرين الثاني/نوفمبر بلغ 11 423 فلسطينياً، غالبيتهم العظمى في قطاع غزة، ونحو 200 في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأن عدد الجرحى تجاوز 30 000. إلا أن هذه الحصيلة لا تشمل ما يقرب من 3 000 شخص لا يزالون عالقين تحت الأنقاض وتبدو فرصهم في البقاء على قيد الحياة معدومة.

ونحن نقول مرة أخرى: لا يوجد في غزة مكان آمن. فالجنود الإسرائيليون يضايقون الآن المدنيين الفلسطينيين الفارين جنوباً، ويوقعونهم ويحتجزونهم. وهناك تقارير تفيد بأن الجنود الإسرائيليين يعتدون على المدنيين بالضرب ويجردونهم من ملابسهم ويرتكبون بحقهم أعمال عنف أخرى ويجرحون إنسانيتهم. وعلاوة على ذلك، تنتشر إسرائيل مناشير في مناطق جنوب غزة تطالب فيها الأسر بإخلاء مساكنها أو مواجهة خطر وشيك، مناقضة بذلك الادعاءات بأن إجلاء مدنيين من الشمال سيقبّلهم في مأمن، حيث تواصل بدلاً من ذلك عدوانها على جميع أنحاء غزة، مهددة بإيقاع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وبالمزيد من التهجير الجماعي والعوز لشعبنا، وبتجريد أفراد شعبنا من منازلهم ومن كل شيء في حياتهم، مادياً كان أو بشرياً، حتى كرامتهم، وتدمير مجتمعهم بأكمله، وحشرهم في ملاجئ غير آمنة من الأذى وتحويل إلى أماكن لا تصلح ليعيش فيها الإنسان.

ومن ثمّ وجب أن ندق ناقوس الخطر مرة أخرى بشأن مخططات إسرائيل غير القانونية والخبثية التي ترمي من ورائها إلى تهجير السكان المدنيين الفلسطينيين قسراً من قطاع غزة. فهي لا تتوقف عند التهجير القسري لأكثر من 1,6 مليون شخص في غزة، بل تدفعهم أكثر فأكثر جنوباً حتى تتمكن من إخراجهم من غزة. ومن واجب المجتمع الدولي أن يتصرف دون إبطاء لوقف هذه الجرائم، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. فإنه لا مجال ليظل مجلس الأمن مكتوف الأيدي بإزاء هذه الجرائم. ويجب على

الدول أن تتصرف، فرادى وجماعات، لوقف هذا العدوان الهجمي والكارثي على شعب أعزل يعيش تحت الاحتلال.

وبمناسبة هذا اليوم العالمي للطفل، نكرر ندائنا لحماية الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون الجحيم على وجه الأرض في غزة، ونداءنا لحماية الشعب الفلسطيني من هذا المعتدي الآثم.

وواضح أن النداءات الداعية إلى ضبط النفس لا تجدي نفعا؛ فإسرائيل لا تأبه لا قليلا ولا كثيرا بما يقوله المجتمع الدولي. فالنداءات المطالبة باحترام القانون الدولي، بما في ذلك احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تحتاج إلى سند من جهود جادة وجماعية تُبذل فورا لإنفاذ القانون.

وكما ذكرت منظمة أطباء بلا حدود، وهي شاهد على هذه الكارثة من أرض الميدان: "إن الفظائع التي تحدث أمام أعيننا في غزة دليل على أن النداءات الداعية إلى ضبط النفس والالتزام بالقانون الدولي الإنساني قد ذهبت أدراج الرياح. وإن العمل بشكل جاد من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان حماية المدنيين".

ونحن نكرر ندائنا الداعية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وإلى وقف التهجير القسري، وحماية مدنيين وتزويدهم دون عوائق بالمساعدات الإنسانية المناسبة لحالات الطوارئ. فملايين الأرواح البشرية عرضة للخطر. ومصادقية النظام الدولي وشرعته القانونية العالمية توجد على المحك، ليس في فلسطين فقط، ولكن في جميع أنحاء العالم.

وهذه الرسالة تأتي عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 814 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (A/ES-10/968-S/2023/864) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه، وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم